دور الصحافة القومية والخاصة في نشر الثقافة القانونية لدى الجمهور
دراسة تحليلية

لمياء علي عبد الحميد أحمد جمعة (*)

مقدمة الدراسة:

يُعَدُّ القانون ظاهرة اجتماعيَّة ملازمة للحياة حيث تتمثَّل وظيفته في الضبط الاجتماعي للممارسات اليوميَّة للإنسان، حيث تكمُن أهميَّة القانون في حماية حريات الأفراد من خلال التوفيق بين تضارب المصالح والحقوق والحريات، فالقانون علم اجتماعي موضوعه العام هو الإنسان، وعلاقاته وسلوكه وأنشطته، وتُطلَق كلمة قانون في معناها العام على جميع القواعد القانونيَّة الملزمة التي تنظم سلوك الأفراد بشكل يحقق لهم الخير والتقدم للمجتمع، فالقانون يضع قواعد لتأتي تصرفات أفراد المجتمع على نحو يتفق وأحكامه، ولكي يكون القانون فعَّالًا في الحفاظ على المجتمع لا بُدَّ من توافر قدر مناسب من الثقافة القانونيَّة لدى أفراد المجتمع، فالثقافة القانونيَّة تكسب الأفراد إدراكًا وتقديرًا لأهميَّة القانون والنظام في المجتمع وتساعدهم على إدراك حقوقهم والتعرف على مسئولياتهم؛ وبذلك تُعد أساسًا لتكوين المواطن الصالح، وضرورة لبناء وتنمية المجتمعات من خلال تجسيد مفهوم دولة القانون والمؤسسات لدى الفرد، وهو الأمر الذي يتطلَّب معه ضرورة وجود الوعي بالقانون الهادف لتحقيق الاستيعاب لدى المواطن بكل ما يدور حوله من علاقات ومفاهيم وأهداف عبرَ تصورات قانونيَّة سليمة وتقبل الفرد لأوامر القانون ونواهيه بشكل صحيح، بل ويتبنَّي القانون ويجعله قيمة عُليا ويدرك أبعادها ويسعى لتطبيق واجباتها، فالوعي بالقانون ليس مجرد معرفة التشريعات والنصوص القانونيَّة.(١)

ويُشكِّل الإعلام بكافة صوره أحد الوسائل الأساسيَّة والمصادر الهامة في الحصول على الثقافة بكافة صورها، وجميع أشكال وصور الإبداع، مِمَّا يحقق التزويد الثقافي، وتكوين الخبرة الثقافيَّة، وبناءً على ذلك فالمسئوليَّة المُلقاة على عاتق وسائل الإعلام - وبشكل رئيسي هنا في مجال دراسة الصحافة سواء المقروءة أو الإلكترونيَّة - مسئوليَّة بالغة الأهميَّة ليس في توصيل ونشر الثقافة فحسب، بل في توجيه الرأي العام في المجتمع؛ وهو ما يؤثر بدوره في تحقق استقرار المجتمع وترابطه وأمنه، وذلك لأنَّ الصحافة بنوعيها المقروء والإلكتروني، وبتفاعلها مع التطورات التكنولوجيَّة المتعاقبة يساعد في سرعة

(*) هذا البحث مستل من رسالة الدكتوراه الخاصة بالباحثة، وهي بعنوان: [دور الصحافة في نشر الثقافة القانونية لدى الجمهور وعلاقته بدرجة الوعى لديهم "دراسة تطبيقية"]، وتحت إشراف: أ.د. شريف درويش اللبان- كلية الإعلام – جامعة القاهرة & أ.م.د. أحمد حسين محمدين – كلية الآداب – جامعة سوهاج.

وصول الأحداث المجتمعيَّة على اختلافها للجمهور، والتأثير فيه من خلال رفع مستوى الوعي الثقافي حول طبيعة هذه الأحداث ووصفها وأطرافها المؤثرة، وما ارتبط بها من جوانب قانونيَّة، وبالتالي هذا التناول الصحفي يؤثر في تشكيل ثقافة الفرد القانونيَّة وتعاملاته اليوميَّة، وتفاعله مع الأحداث المجتمعيَّة المحيطة به، وهنا تحاول الدراسة الوقوف على العلاقة ما بين الصحافة وتشكيل الثقافة القانونيَّة لدى الفرد.

مشكلة الدراسة:

تتبلور مشكلة الدراسة في التعرف علي دور الصحف القومية والخاصة في نشر الثقافة القانونية

اهمية الدراسة:

١. تضيف الدراسة الحاليَّة رصيدًا للتراث البحثي في مجال الدراسات المرتبطة بتقييم المعالجات الإعلاميَّة وخاصة المواقع الإلكترونيَّة الصحفيَّة في المحتوى، حيث قلة الدراسات التي تهتم بالإعلام البيني وعلاقته بالإعلام الجديد، كما أنَّ أغلبيَّة الدراسات تركز على استخدامات الجمهور العام للمواقع الإلكترونيَّة الصحفيَّة في مقابل انخفاض أعداد الدراسات التي تهتم بتقييم المعالجات الصحفيَّة المتخصصة في الشأن القانوني والتي تُعد الشريك الأساسي للمواطن العام والمتخصص والخبراء والمسئولين والجهات المختلفة ومساعدته في فهم السياسات القانونيَّة ورسمها واتخاذ القرارات الرسميَّة بناءً على توضيح توجهات الرأي العام.
٢. تقديم فهم أعمق لدور الصحافة في نشر الثقافة القانونيَّة، وعلاقته بدرجة الوعي القانوني لدى الجمهور.
٣. تقديم معلومات وتحليلات للجمهور، مِمَّا يساعدهم على فهم حقوقهم وواجباتهم القانونيَّة، وكيفيَّة تطبيق القانون في حياتهم اليوميَّة.

اهداف الدراسة:

- ❖ معرفة أهم الفنون الصحفية التي تستخدمها صحف الدراسة في عرض المضامين القانونية.
- ❖ التعرف على أهم مصادر القضايا والموضوعات القانونية التي تعتمد عليها الصحف محل الدراسة.
- ❖ تحديد أبرز القضايا القانونية التي تم نشرها في مواقع الصحف محل الدراسة.
- ❖ رصد اتجاهات الصحف محل الدراسة نحو الموضوعات القانونية المنشورة بها.
- ❖ الكشف عن أوجه الاتفاق والاختلاف بين معالجة الصحف القومية والحزبية والخاصة للقضايا القانونية.

- ❖ التعرف على أهم الاستمالات التي اعتمدت عليها الصحف في تغطية القضايا القانونية.
- ❖ الكشف عن أساليب الإقناع المستخدمة في تناول القضايا القانونية بالمواقع الالكترونية الصحفية.
- ❖ تحديد أبعاد المسئولية الاجتماعية المتضمنة بموضوعات القضايا القانونية بالصحف محل الدراسة.

الدراسات السابقة:

تُعد الدراسات السابقة تراثاً علمياً تراكمياً، يوفر قاعدة معرفيَّة لتحديد معالم المشكلات البحثيَّة وبلورتها، وصياغة أهدافها وتساؤلاتها عبر القراءة المتأنيَّة لهذه الدراسات، ولقد قامت الباحثة بالاطلاع على العديد من الدراسات المتعلقة بموضوع البحث، وتمَّ تقسيمها إلى محورين وهما:

المحور الأول: الدراسات التي تناولت العلاقة ما بين الإعلام والقانون سواء بتناوله أو تأثير القانون على الأداء الإعلامي:

تناولت دراسة (محمود تامر جمعة، ٢٠٢٣)[٢] دور الإعلام في الرقابة على أعمال الإدارة، وقد تبيَّن من خلالها أنَّ للإعلام دورًا كبيرًا في توجيه الرأي العام حول ما تقوم به الإدارة من نشاطات وأعمال تصب في المصلحة العامة، وخلصت إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها: لقد أضفى المشرع العراقي الحماية اللازمة للصحفي أو الإعلامي من خلال منحه العديد من الحقوق والامتيازات التي تُسهّل عمله الإعلامي، كما خلصت إلى مجموعة من التوصيات أهمها: أنه ينبغي على الجهات الإداريَّة التنسيق فيما بينها وبين المؤسسات الإعلاميَّة حول الأعمال والنشاطات التي تقوم بها بهدف إيصال المعلومات الدقيقة والصحيحة إلى المواطنين.

ودراسة Phillips, J. K. (2022) تقوم بدراسة العلاقة بين دعوى الضرر ضد الحكومة ومبدأ سيادة القانون وتزعم أنَّ دعاوى الضرر ضدَّ الحكومة لها آثار لا يمكن تجنُّبُها فيما يتعلَّق بسيادة القانون. وبما أنَّ جميع مطالبات الضرر هذه تزعم بالضرورة أنَّ الحكومة قد انتهكت القانون، وبما أنَّ مطالبات الضرر نفسها محكومة بعمليَّة قانونيَّة (قضائيَّة)، فإنَّ سيادة القانون متورطة بالضرورة في جميع دعاوى الضرر المرفوعة ضدَّ الحكومة، ومن الناحية النظريَّة تحليل الطريقة التي يتمُّ بها فهم سيادة القانون، كما تنعكس وتطبق في مصادر القانون الدستوري الكندي؛ وفي هذا السياق تؤكد الباحثة أنَّ مفهوم سيادة القانون في كندا ينطوي على جوهر "شكلي" ولكن مع العديد من الفروع "الموضوعيَّة" التي غالبًا

(٢) محمود تامر جمعة. دور الإعلام في الرقابة على أعمال الإدارة. **مجلة كليَّة القانون للعلوم القانونيَّة والسياسيَّة**. جامعة كركوك: كليَّة القانون والعلوم السياسيَّة. المجلد ١٢. العدد ٤٤. فبراير ٢٠٢٣.

قد تكون مقبولة عالميًا، ولكنَّها غير مقبولة عالميًا. إنَّ أحد هذه الفروع الجوهريَّة هو الالتزام بمبدأ، سواء في ظلِّ سيادة القانون أو كمبدأ دستوري منفصل، وهو ما تُسمِّيه الباحثة "مبدأ الحكومة المتساويَّة"

من الناحية المعياريَّة، ترى الباحثة أنَّه إذا كانت حكومتنا ملتزمة بسيادة القانون (والذي قد يتضمن مبدأ الحكومة المتساويَّة)، فسوف تكون هناك عواقب كبيرة على الكيفيَّة التي ينبغي للحكومة أن ترفع بها الدعاوى القضائيَّة، وأن توجه نفسها نحو دعاوى الضرر. أولاً، أزعم أنَّ الحكومة يجب أن تتبنى نهج "المتقاضي المثالي"، الذي يسعى إلى اتباع القواعد الإجرائيَّة وتسهيل، بدلاً من عرقلة، الحل العادل لمطالبات الضرر. ثانياً، أزعم أنه إذا كانت حكومتنا ملتزمة بمبدأ الحكومة المتساوية، فإنَّ الجهود الجوهريَّة لجعل قانون الضرر أكثر ملاءمة للحكومة من الأطراف الخاصة أمرٌ مُثيرٌ للإشكاليَّة - سواء كان الأمر يتعلق بالمزايا الإجرائيَّة الفريدة أو القيود القانونيَّة لمسؤوليَّة الضرر التي تتحملها الحكومة. استنتاجي هو أنَّ هناك تكاليفَ كبيرة وغير معترف بها لسيادة القانون يتم دفعها عندما لا تتعامل حكومتنا (حكوماتنا) مع قضايا الضرر بشكل مناسب - ولكن ما إذا كانت هذه التكاليف تستحق الدفع تظل مسألة خارج نطاق هذا المشروع.[٣]

وهدفت دراسة (إيمان عبد الرحيم السيد، ٢٠٢٢)[٤] إلى التعرف على رؤية المستخدم العربي للتحديات الأخلاقيَّة والقانونيَّة المترتبة على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وإلقاء الضوء علي أهم أسباب هذه التحديات، وكيفيَّة التصدي لها ومواجهتها من وجهة نظر عينة قوامها ٤٠٠ مفردة من الجمهور العربي، تمَّ جمعها من أربعة بلدان عربيَّة هي مصر، والسعوديَّة، وتونس، وسوريا، وقد حاولت الباحثة من خلالها تمثيل مستخدم ووسائل التواصل الاجتماعي على مستوى الوطن العربي كله.

وتوصَّلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها، تعدد المخاطر المترتبة علي استخدام وسائل التواصل الاجتماعي سواء علي المستوي الشخصي، أو القومي، أو العالمي، ومن هذه التحديات، جرائم المعلومات، وجرائم الآداب العامة،

---

(3) Phillips, J. K. (2022). ***Tort law, crown liability, and the rule of law*** (Order No. 29072164). Available from ProQuest Dissertations & Theses Global. (2665128115). Retrieved from https://www.proquest.co

[٤] إيمان عبد الرحيم السيد. رؤية الجمهور العربي للتحديات الأخلاقيَّة والقانونيَّة المترتبة على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وآليات مواجهتها: دراسة ميدانيَّة مقارنة. **المجلة المصريَّة لبحوث الرأي العام**. جامعة القاهرة: كليَّة الإعلام. مركز بحوث الرأي العام. المجلد ٢١. العدد ٤. ديسمبر ٢٠٢٢.

بالإضافة إلى التأثير الأيديولوجي (الفكري) على الشباب، ونشر خطابات الكراهيَّة، وتهديد الأمن القومي، والإعلاء من قيمة ثقافة الاستهلاك، كما توصلت الدراسة إلى وجود وحدة في الرؤى بين عينة الدراسة من الدول المختلفة فيما يتعلق بأسباب أو حلول التحديات المترتبة على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وأنَّ الاختلافات ظهرت نتيجة اختلاف المستوى التعليمي، والاجتماعي الاقتصادي للمبحوثين، كما أكَّدت النتائج أن التصدي للتحديات المترتبة على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي يجب أن يتمَّ عبرَ آليَّتين: أولهما الاهتمام بزيادة وعي مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي بالمخاطر التي قد تواجههم جرَّاء استخدامهم لها، وثانيها من خلال الاهتمام بسنِّ قوانينَ رادعةٍ ومحددة لتنظيم النشر في البيئة الإلكترونيَّة.

وقامت دراسة (أسامة عطيَّة محمد، ٢٠٢١)[٥] بفحص المسئوليَّة الجنائيَّة عن جريمة التضليل الإعلامي. واعتمد البحث على المنهج الوصفي لتحقيق هدفه. واقتضت منهجيَّة البحث أنْ يتضمن مبحثًا تمهيديًّا يوضح الحقوق والحريات المتعلقة بالعمل الإعلامي والصحفي، حيث حريَّة الرأي والتعبير، وحريَّة الصحافة، وحق النقد، واستغلال حريَّة الرأي في التضليل الإعلامي. وتوصَّلَ البحث إلى القول بأنَّ السياسة الجنائيَّة المعاصرة تتعامل مع جريمة التضليل الإعلامي بكافة التدابير والإجراءات القانونيَّة المستخدمة في مواجهة الظواهر الإجراميَّة الأخرى بما في ذلك الوقاية والمنع والتجريم والعقاب. وتُوصِي الدراسة بالتوعية المستمرة لأولياء الأمور عن مدى خطورة مواقع التواصل الاجتماعي وأثرها السلبي على أبنائهم وكيفيَّة توجيههم نحو الاستخدام الأمثل لها والاستفادة منه.

التساؤلات الدراسة التحليلية:

تُعد الدراسات السابقة تراثاً علمياً تراكمياً، يوفر قاعدة معرفيَّة لتحديد معالم المشكلات البحثيَّة وبلورتها، وصياغة أهدافها وتساؤلاتها عبر القراءة المتأنيَّة لهذه الدراسات، ولقد قامت الباحثة بالاطلاع على العديد من الدراسات المتعلقة بموضوع البحث، وتمَّ تقسيمها إلى محورين وهما:

المحور الأول: الدراسات التي تناولت العلاقة ما بين الإعلام والقانون سواء بتناوله أو تأثير القانون على الأداء الإعلامي:

تناولت دراسة (محمود تامر جمعة، ٢٠٢٣)[٦] دور الإعلام في الرقابة على أعمال الإدارة، وقد تبيَّن من خلالها أنَّ للإعلام دورًا كبيرًا في توجيه الرأي

---

(٥) أسامة عطيَّة محمد. المسئوليَّة الجنائيَّة عن جريمة التضليل الإعلامي. **مجلة العلوم القانونيَّة والاقتصاديَّة**. جامعة عين شمس، كليَّة الحقوق، المجلد ٦٣. العدد ١. يناير ٢٠٢١.

(٦) محمود تامر جمعة. دور الإعلام في الرقابة على أعمال الإدارة. **مجلة كليَّة القانون للعلوم القانونيَّة والسياسيَّة**. جامعة كركوك: كليَّة القانون والعلوم السياسيَّة. المجلد ١٢. العدد ٤٤. فبراير ٢٠٢٣.

العام حول ما تقوم به الإدارة من نشاطات وأعمال تصب في المصلحة العامة، وخلصت إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها: لقد أضفى المشرع العراقي الحماية اللازمة للصحفي أو الإعلامي من خلال منحه العديد من الحقوق والامتيازات التي تُسهّل عمله الإعلامي، كما خلصت إلى مجموعة من التوصيات أهمها: أنه ينبغي على الجهات الإداريَّة التنسيق فيما بينها وبين المؤسسات الإعلاميَّة حول الأعمال والنشاطات التي تقوم بها بهدف إيصال المعلومات الدقيقة والصحيحة إلى المواطنين.

ودراسة Phillips, J. K. (2022) تقوم بدراسة العلاقة بين دعوى الضرر ضد الحكومة ومبدأ سيادة القانون وتزعم أنَّ دعاوى الضرر ضدَّ الحكومة لها آثار لا يمكن تجنُّبُها فيما يتعلَّق بسيادة القانون. وبما أنَّ جميع مطالبات الضرر هذه تزعم بالضرورة أنَّ الحكومة قد انتهكت القانون، وبما أنَّ مطالبات الضرر نفسها محكومة بعمليَّة قانونيَّة (قضائيَّة)، فإنَّ سيادة القانون متورطة بالضرورة في جميع دعاوى الضرر المرفوعة ضدَّ الحكومة، ومن الناحية النظريَّة تحليل الطريقة التي يتمُّ بها فهم سيادة القانون، كما تنعكس وتطبق في مصادر القانون الدستوري الكندي؛ وفي هذا السياق تؤكد الباحثة أنَّ مفهوم سيادة القانون في كندا ينطوي على جوهر "شكلي" ولكن مع العديد من الفروع "الموضوعيَّة" التي غالبًا قد تكون مقبولة عالميًا، ولكنَّها غير مقبولة عالميًا. إنَّ أحد هذه الفروع الجوهريَّة هو الالتزام بمبدأ، سواء في ظلِّ سيادة القانون أو كمبدأ دستوري منفصل، وهو ما تُسمِّيه الباحثة "مبدأ الحكومة المتساويَّة"

من الناحية المعياريَّة، ترى الباحثة أنَّه إذا كانت حكومتنا ملتزمة بسيادة القانون (والذي قد يتضمن مبدأ الحكومة المتساويَّة)، فسوف تكون هناك عواقب كبيرة على الكيفيَّة التي ينبغي للحكومة أن ترفع بها الدعاوى القضائيَّة، وأن توجه نفسها نحو دعاوى الضرر. أولاً، أزعم أنَّ الحكومة يجب أن تتبنى نهج "المتقاضي المثالي"، الذي يسعى إلى اتباع القواعد الإجرائيَّة وتسهيل، بدلاً من عرقلة، الحل العادل لمطالبات الضرر. ثانياً، أزعم أنه إذا كانت حكومتنا ملتزمة بمبدأ الحكومة المتساوية، فإنَّ الجهود الجوهريَّة لجعل قانون الضرر أكثر ملاءمة للحكومة من الأطراف الخاصة أمرٌ مُثيرٌ للإشكاليَّة - سواء كان الأمر يتعلق بالمزايا الإجرائيَّة الفريدة أو القيود القانونيَّة لمسؤوليَّة الضرر التي تتحملها الحكومة. استنتاجي هو أنَّ هناك تكاليفَ كبيرة وغير معترف بها لسيادة القانون يتم دفعها عندما لا تتعامل حكومتنا (حكوماتنا) مع قضايا الضرر بشكل مناسب - ولكن ما إذا كانت هذه التكاليف تستحق الدفع تظل مسألة خارج نطاق هذا المشروع. [٧]

(7) Phillips, J. K. (2022). ***Tort law, crown liability, and the rule of law*** (Order No. 29072164). Available from ProQuest Dissertations &

وهدفت دراسة (إيمان عبد الرحيم السيد، ٢٠٢٢)[٨] إلى التعرف على رؤية المستخدم العربي للتحديات الأخلاقيَّة والقانونيَّة المترتبة على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وإلقاء الضوء علي أهم أسباب هذه التحديات، وكيفيَّة التصدي لها ومواجهتها من وجهة نظر عينة قوامها ٤٠٠ مفردة من الجمهور العربي، تمَّ جمعها من أربعة بلدان عربيَّة هي مصر، والسعوديَّة، وتونس، وسوريا، وقد حاولت الباحثة من خلالها تمثيل مستخدم ووسائل التواصل الاجتماعي على مستوى الوطن العربي كله.

وتوصَّلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها، تعدد المخاطر المترتبة علي استخدام وسائل التواصل الاجتماعي سواء علي المستوي الشخصي، أو القومي، أو العالمي، ومن هذه التحديات، جرائم المعلومات، وجرائم الآداب العامة، بالإضافة إلى التأثير الأيديولوجي (الفكري) على الشباب، ونشر خطابات الكراهيَّة، وتهديد الأمن القومي، والإعلاء من قيمة ثقافة الاستهلاك، كما توصلت الدراسة إلى وجود وحدة في الرؤى بين عينة الدراسة من الدول المختلفة فيما يتعلق بأسباب أو حلول التحديات المترتبة على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وأنَّ الاختلافات ظهرت نتيجة اختلاف المستوى التعليمي، والاجتماعي الاقتصادي للمبحوثين، كما أكَّدت النتائج أن التصدي للتحديات المترتبة على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي يجب أن يتمَّ عبرَ آليَّتين: أولهما الاهتمام بزيادة وعي مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي بالمخاطر التي قد تواجههم جرَّاء استخدامهم لها، وثانيها من خلال الاهتمام بسنِّ قوانينَ رادعةٍ ومحددة لتنظيم النشر في البيئة الإلكترونيَّة.

وقامت دراسة (أسامة عطيَّة محمد، ٢٠٢١)[٩] بفحص المسئوليَّة الجنائيَّة عن جريمة التضليل الإعلامي. واعتمد البحث على المنهج الوصفي لتحقيق هدفه. واقتضت منهجيَّة البحث أنْ يتضمن مبحثًا تمهيديًّا يوضح الحقوق والحريات المتعلقة بالعمل الإعلامي والصحفي، حيث حريَّة الرأي والتعبير، وحريَّة الصحافة، وحق النقد، واستغلال حريَّة الرأي في التضليل الإعلامي. وتوصَّلَ البحث إلى القول بأنَّ السياسة الجنائيَّة المعاصرة تتعامل مع جريمة التضليل

Theses Global. (2665128115). Retrieved from https://www.proquest.com/dissertations-theses/tort-law-crown-liability-rule/docview/2665128115/se-2

[٨] إيمان عبد الرحيم السيد. رؤية الجمهور العربي للتحديات الأخلاقيَّة والقانونيَّة المترتبة على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وآليات مواجهتها: دراسة ميدانيَّة مقارنة. **المجلة المصريَّة لبحوث الرأي العام**. جامعة القاهرة: كليَّة الإعلام. مركز بحوث الرأي العام. المجلد ٢١. العدد ٤. ديسمبر ٢٠٢٢.

(٩) أسامة عطيَّة محمد. المسئوليَّة الجنائيَّة عن جريمة التضليل الإعلامي. **مجلة العلوم القانونيَّة والاقتصاديَّة**. جامعة عين شمس، كليَّة الحقوق، المجلد ٦٣. العدد ١. يناير ٢٠٢١.

الإعلامي بكافة التدابير والإجراءات القانونيَّة المستخدمة في مواجهة الظواهر الإجراميَّة الأخرى بما في ذلك الوقاية والمنع والتجريم والعقاب. وتُوصِي الدراسة بالتوعية المستمرة لأولياء الأمور عن مدى خطورة مواقع التواصل الاجتماعي وأثرها السلبي على أبنائهم وكيفيَّة توجيههم نحو الاستخدام الأمثل لها والاستفادة منه.

الخطوات المنهجية للدراسة

نوع الدراسة:وصفية

منهج الدراسة:المنهج المسح التحليلي

عينة الدراسة: تم تطبيق الدِّرَاسَةِ التحليلية من خلال استمارة تحليل المضمون حيث تم تحليل كافة المواد الصحفية التي تتناول القضايا والموضوعات القانونية لمدة ست شهور متتالية من (٢٠٢٢/١٠/١ – ٢٠٢٣/٣/٣١) في المواقع الالكترونية للصحف المصرية محل الدراسة اليوم السابع، المصري اليوم، الدستور، الأهرام) "نظام الحصر الشامل"، وهناك مجموعة من المُبررات التي تم علي أساسها اختيار عينة الدِرَاسَةِ التحليلية، وهي كالتَّالي:

- ❖ أولاً: تم اختيار هذه المواقع الالكترونية الصحفية الأربع لأنها من أكثر المواقع الصحفية متابعة من الجمهور المصري.
- ❖ ثانيًا: تم اختيار هذه المواقع الالكترونية الصحفية الأربع لأنهم يعبروا عن توجهات صحفية مختلفة حيث يعبر موقع الأهرام عن التوجه القومي في الصحافة واليوم السابع والمصري اليوم عن التوجه الخاص، والدستور عن التوجه الحزبي، وهذا الاختلافات في التوجهات الصحفية يترتب عليها بالتبعية اختلاف من حيث شكل معالجة المواد الصحفية المتعلقة بالقضايا القانونية ومضمونها وكثافة النشر كما سيتضح من التحليل.
- ❖ ثالثًا: بلغ عدد المواد الصحفية التي خضعت للتحليل ٢٨٠٠ مادة صحفية بواقع تقديم ٢٩٣٣ قضية قانونية، حيث في الدراسة الحالية، هناك اتجاه نحو الكشف عن طبيعة وخصائص المواد الصحفية الشكلية والمحتوى وبالتالي هنا تم توظيف وحدة المادة الصحفية، وكان هناك اهتمام بتناول قضايا القانونية وطبيعتها والموضوعات المتفرعة منها وبالتالي هنا تم توظيف وحدة القضية، لذا جاء عدد من المواد الصحفية التي تناولت أكثر من قضية وموضوع يخص القانون، وبالتالي ارتفع عدد القضايا مقارنة بعدد المواد الصحفية.

مجتمع الدراسة: يتمثل مجتمع الدِّرَاسَةِ التحليلية في كافة المواد الصحفية التي جاءت منشورة في المواقع الالكترونية للصحف المصرية محل الدراسة (اليوم السابع، المصري اليوم، الدستور، الأهرام).

ادوات الدراسة: اعتمدت الباحثة على صحيفة تحليل المضمون

نتائج الدراسة التحليلية:

١ كثافة تناول القضايا القانونية في المواد الصحفية للمواقع الالكترونية محل الدراسة:

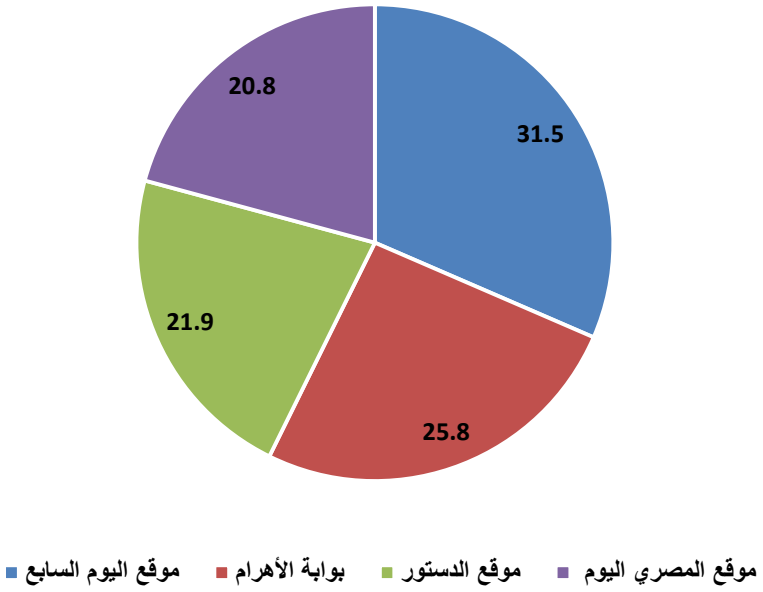

شكل رقم (١)

كثافة تناول القضايا القانونية في المواد الصحفية للمواقع الالكترونية

يكشف الشكل السابق عن أن نسبة ٣١.٥% من المواد الصحفية التي تناقش القضايا القانونية جاء منشورًا في موقع اليوم السابع، تلاه نسبة ٢٥.٨% من المواد الصحفية جاءت منشورة في بوابة الأهرام، تلاه نسبة ٢١.٩% من المواد الصحفية جاءت منشورة في موقع الدستور، وأخيرًا جاء نسبة ٢٠.٨% من المواد الصحفية منشورة في موقع المصري اليوم، ويلاحظ من النتائج السابقة وجود تقارب بين المواقع الأربع مجال الدراسة في نشر هذه المواد المتخصصة في الشأن القانوني، وأن كثافة النشر تدل على أهمية هذا المجال وحتمية الاهتمام بتناوله صحفيا، وأن هناك وعي من قبل الصحفيين بهذا المجال.

٢-**الفنون الصحفية المستخدمة في تناول القضايا القانونية:**

جدول رقم (١)

فئة الفنون الصحفية التي استخدمتها صحف الدراسة في عرض المضامين القانونية

الفنون الصحفية المستخدمة بالمواقع	موقع اليوم السابع		بوابة الأهرام		موقع الدستور		موقع المصري اليوم		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
خبر	٦٧٥	٧٢,٨٩	٥٥١	٧٢,٦٩	٤٣٨	٦٨,٢٢	٥٠٠	٨٢,٣٧	٢١٦٤	٧٣,٧٨
مقال	١٥٨	١٧,٠٦	٨٦	١١,٣٥	٦٦	١٠,٢٨	٨٣	١٣,٦٧	٣٩٣	١٣,٤٠
تقرير	٦٤	٦,٩١	٨٧	١١,٤٨	١٠٠	١٥,٥٨	١٠	١,٦٥	٢٦١	٨,٩٠
تحقيق	١٠	١,٠٨	٣٤	٤,٤٩	٣٨	٥,٩٢	١٤	٢.٣١	٩٦	٣,٢٧
المجموع	٩٢٦	%١٠٠	٧٥٨	%١٠٠	٦٤٢	%١٠٠	٦٠٧	%١٠٠	٢٩٣٣	%١٠٠

تشير بيانات الجدول السابق إلى الفنون الصحفية التي استخدمتها صحف الدراسة في عرض المضامين القانونية، وجاء في المقدمة اعتماد مواقع الصحف محل الدراسة على قالب الخبر الصحفي في المرتبة الأولي حيث جاءت بنسبة ٧٣.٧٨% من جملة تكرارات الفنون الصحفية التي استخدمتها صحف الدراسة، يليها المقال الصحفي بنسبة ١٣.٤٠%، ثم التقرير الصحفي بنسبة ٨.٩%، ثم التحقيق الصحفي بنسبة ٣.٢٧%، ولم يتم استخدام الحديث الصحفي أو رسائل القراء أو الكاريكاتير خلال فترة التحليل بأي موقع من مواقع الدراسة.

وعلى صعيد الربط بين توظيف هذه الفنون الصحفية وطبيعة المواقع الصحفية، فعلى صعيد "الخبر الصحفي"، فقد جاء استخدامه في موقع اليوم السابع بنسبة ٧٢.٨٩%، وفي موقع بوابة الاهرام بنسبة ٧٢.٦٩%، وفي موقع الدستور بنسبة ٦٨.٢٢%، وفي موقع المصري اليوم بنسبة ٨٢.٣٧%، بينما جاء استخدام التحقيق الصحفي في موقع اليوم السابع بنسبة ١.٠٨%، وفي موقع بوابة الاهرام بنسبة ٤.٤٩%، وفي موقع الدستور بنسبة ٥.٩٢%، وفي موقع المصري اليوم بنسبة ٢.١٣%، بينما جاء استخدام المقال الصحفي في موقع اليوم السابع بنسبة ١٧.٠٦%، وفي موقع بوابة الاهرام بنسبة ١١.٣٥%، وفي موقع الدستور بنسبة ١٠.٢٨%، وفي موقع المصري اليوم بنسبة ١٣.٦٧%، وجاء استخدام التقرير الصحفي في موقع اليوم السابع بنسبة ٦.٩١%، وفي موقع بوابة الاهرام بنسبة ١١.٤٨%، وفي موقع الدستور بنسبة ١٥.٥٨%، وفي موقع المصري اليوم بنسبة ١.٦٥%.

ويستخلص من النتائج السابقة مستوى الاعتماد على المواد الإخبارية والتفسيرية في تقديم القضايا القانونية (اليوم السابع، المصري اليوم، الدستور، الأهرام)، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

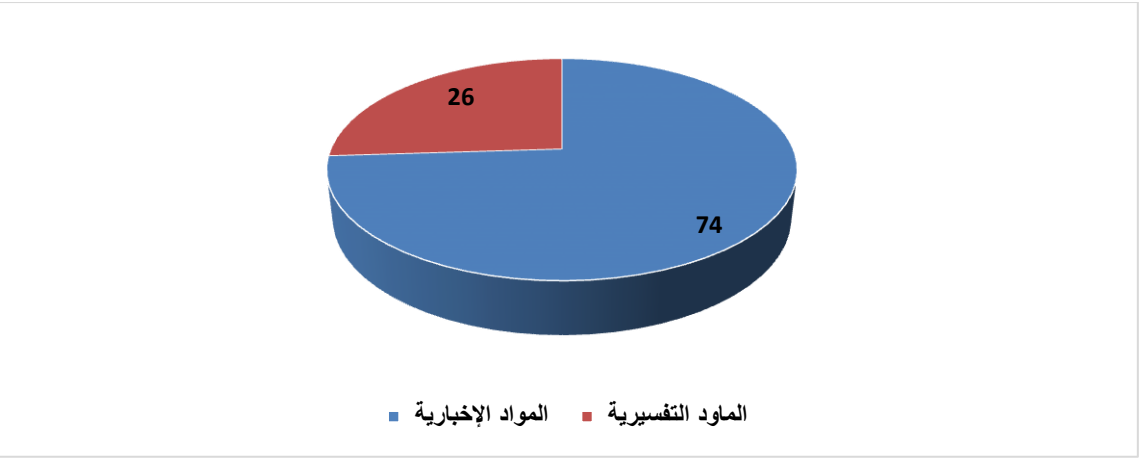

شكل رقم (٢)
مستوى الاعتماد على المواد الإخبارية والتفسيرية في تناول القضايا القانونية

ويلاحظ من النتائج السابقة تقدم الاعتماد على المواد الإخبارية بنسبة كبير بلغت ٧٤% في مقابل الاعتماد على المواد التفسيرية بنسبة ٢٦%، حيث أن الفن الصحفي "الخبر" جاء في مقدمة الفنون الصحفية التي يتم الاعتماد عليها بشكل مكثف في تناول الشأن القانوني، ويرجع ذلك لأن هذه المواقع تتسم بسعيها لتحقيق السبق الصحفي بهدف الوصول للمعلومات ونشرها للمواطن، الذي تأثر بطبيعة وخصائص الإعلام الرقمي، الذي أبرز سماته النشر الآني وسرعة وصول المعلومة للمواطن وبالتبعية تفاعل المواطن مع هذه المعلومات، لذا جاء الخبر الذي يتسم بتوافر السمات السابقة فيه في المقدمة، أما باقي الفنون الصحفية الأخرى الأقل تناولًا للشأن القانوني تحتاج للوقت لأجل تقديم الرأي والرأي الأخر وإبراز الاختلافات في وجهات النظر وكذلك في تجميع أكبر من المصادر المعلوماتية المرتبطة بتفاصيل الخبر القانوني، وتتقارب النتيجة السابقة مع ما توصلت له نتائج الدراسات السابقة المرتبطة بالنشر الالكتروني للقضايا المجتمعية عبر المواقع الالكترونية الصحفية، فقد أشارت دراسة (جلال عارف سيد، ٢٠٢٠)[١٠] فيما يتعلق بطريقة عرض أشكال الفنون الصحفية المتبعة في طرح القضايا بأن جاء الخبر الصحفي في المرتبة الأولى بنسبة ٤٤.٧%، ثم التقرير الصحفي بنسبة ٣٤.٥%، بينما جاء التحقيق الصحفي في المرتبة الثالثة بنسبة ١٢.٤%، وفى المرتبة الرابعة المقال الصحفي بنسبة ٦.٩%، وجاء في المرتبة الخامسة الأحاديث والحوارات الصحفية وذلك بنسبة ١.٥%، كما أثبتت دراسة (طارق زياد محمد،

[١٠] جلال عارف سيد. معالجة الصحافة المصرية الالكترونية للشأن الاقتصادي. **مجلة دراسات الطفولة**. كلية دراسات العليا للطفولة. جامعة عين شمس. المجلد ٢٣. العدد ٨٨. ٢٠٢٠.

٢٠٢١)[١١] بأن المادة الخبرية تصدرت الموضوعات الاقتصادية محل التحليل في الصحف الإلكترونية مع عدم التوظيف الكامل لباقي الفنون الصحفية.
كما كشفت دراسة (أديب أحمد الشاطري، صدام عبد الله علي، ٢٠٢٣)[١٢] عن أن تكنولوجيا الاتصال أمدت الصحيفة الإلكترونية في الوطن العربي بالكثير من القدرات؛ فأصبحت تضمن الفنون الصحفية الصوت، وسائط متعددة، الخرائط المتحركة، النصوص والروابط الفائقة، وتنشر الأحداث بعد وقوعها مباشرة، أو تعمل على إعادة تحرير بعض ما ينشر في وسائل التواصل الاجتماعي، معتمدة على الدقة والاختصار في صياغتها، فتحوز _أحيانا_ على السبق الصحفي قبل القنوات الفضائية، وهو ما عاد بالفائدة على القارئ.

٣-المصادر التي اعتمدت عليها المواقع الصحفية في تناول القضايا القانونية:

جدول رقم (٢)
يوضح مصدر القضايا القانونية المعروضة

مصدر القضايا القانونية المعروضة	موقع اليوم السابع		بوابة الأهرام		موقع الدستور		موقع المصري اليوم		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
محرر	٦٤٨	٦٩,٩٨	٥٥١	٧٢,٦٩	٤٠٢	٦٢,٦١	٤٠٠	٦٦,٢٢	١,٢٠	٦٨,٩٠
مراسل	١٥٦	١٦,٨٥	١٢١	١٥.٩٦	١٧٤	٢٧.١٠	١٢٤	٢٠,٤٢	٤٧٥	١٦,١٩
كاتب	١٢٢	١٣,١٧	٨٦	١١,٣٥	٦٦	١٠.٢٨	٨٣	١٣,٦٧	٣٤٨	١١,٨٦
المجموع	٩٢٦	%١٠٠	٧٥٨	%١٠٠	٦٤٢	%١٠٠	٦٠٧	%١٠٠	٢٩٣٣	%١٠٠

تشير بيانات الجدول السابق فيما يتعلق بمصدر القضايا القانونية المعروضة بمواقع الصحف محل الدراسة إلى أن اتفاق المواقع محل الدراسة في احتلال المحرر الصحفي المرتبة الأولي من بين المصادر الصحفية للموضوعات القانونية بالمواقع محل الدراسة، حيث جاء المحرر بنسبة ٦٩.٩٨% من بين مصادر القضايا القانونية بموقع اليوم السابع، وبنسبة ٧٢.٦٩% من بين مصادر الموضوعات القانونية بموقع بوابة الأهرام، وبنسبة ٦٢.٦١% من بين المصادر القانونية بموقع الدستور، وبنسبة ٦٦.٢٢% من بين المصادر القانونية بموقع المصري اليوم، وهي

[١١] طارق زياد محمد الناصر. الصحافة الالكترونية وعلاقتها بتشكيل اتجاهات الجمهور الأردني نحو القضايا الاقتصادية: دراسة تحليلية ميدانية. **رسالة دكتوراه غير منشورة**. (جامعة القاهرة: كلية الإعلام. قسم الصحافة. ٢٠٢١)

[١٢] أديب أحمد الشاطري، صدام عبد الله علي. ملامسة تكنولوجيا الاتصال لمضمون وشكل الصحافة الالكترونية: الخبر. كوم أنموذجًا. **مجلة الحكمة للدراسات الإعلامية والاتصالية**. الجزائر. مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع. العدد ١. مارس ٢٠٢٣.

النتائج التي تتفق مع ما توصلت له دراسة (ماجدة صادق، ٢٠٢٢)[١٣] بخصوص اعتماد المواقع الصحفية وهم الأهرام الإلكتروني، والأخبار إلكتروني، واليوم السابع الإلكتروني في معالجة القضايا المجتمعية على المحررين في نشر المواد الإعلامية.

وتشير النتائج الى أن المراسل الصحفي احتل المرتبة الثانية من بين المصادر القانونية التي اعتمدت عليها صحف الدراسة حيث جاءت بنسبة ١٦.٨٥% بالنسبة لموقع اليوم السابع، وبنسبة ١٥.٩٦% بالنسبة لموقع بوابة الأهرام، وبنسبة ٢٧.١٠ بالنسبة لموقع الدستور، وبنسبة ٢٠.٤٢% بالنسبة لموقع المصري اليوم، في حين جاء الكتاب الصحفيين في المرتبة الثالثة في جميع مواقع الدراسة حيث جاء بنسبة ١٣.١٧% في موقه اليوم السابع، وبنسبة ١١.٣٥% في موقع الأهرام، وبنسبة ١٠.٢٨% في موقع الدستور، وبنسبة ١٣.٦٧ في موقع المصري اليوم، وفيما يتعلق بإجمالي المصادر فقد جاء المحرر بنسبة ٦٨% من إجمالي المصادر التي اعتمدت عليها المواقع الصحفية محل الدراسة بشكل عام، وجاء المراسل الصحفي بنسبة ١٦.١٩%، وجاء الكاتب الصحفي بنسبة ١١.٨٦%.

وتعزو الباحثة النتائج الساقبة لأهمية المحرر الصحفي في المواقع الإخبارية وكتابة الأخبار والمتابعات أولاً بأول، كما أن المراسلين الصحفيين يقومون بإرسال الأخبار والموضوعات القانونية من مكان عملهم للموقع الصحفي ليتم نشر الموضوعات القانونية الخاصة بباقي محافظات الجمهورية، وجاء الكتاب الصحفيين لمناقشة بعض القضايا القانونية في مقالاتهم والتي تأتي في الترتيب الثالث حيث أن هذا القالب ومن خلال متابعة الباحثة لمواقع الدراسة وجدت أن الكثير من تلك الموضوعات التي اهتم بها الكتاب الصحفيين في مواقع الدراسة كانت متعلقة بقضايا المباني والعقارات، والقضايا الاجتماعية، وتعزو الباحثة ذلك الى أن تلك القضايا تحتاج الى تحليل وتفسير من قبل الكتاب والوقوف على أسبابها ومسبباتها وشرحها للجمهور وتوضيح زوايا تلك القضايا للقراء.

جدول رقم (٣)

اتجاه الصحيفة نحو الموضوعات القانونية المقدمة

الموضوع	موقع اليوم السابع		بوابة الأهرام		موقع الدستور		موقع المصري اليوم		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
مؤيد	١٠٩	11.77	٦٥	8.58	٤٦	7.17	١٠٩	17.96	329	11.22
محايد	٧٩٦	85.96	٦٨٩	90.90	٥٥٨	86.92	٤٥٦	75.12	2499	85.20
معارض	٢١	2.27	٤	0.53	٣٨	5.92	٤٢	6.92	105	3.58
المجموع	926	%١٠٠	٧٥٨	%١٠٠	٦٤٢	%١٠٠	٦٠٧	%١٠٠	2933	%100

[١٣] ماجدة صادق إبراهيم محمد. استخدامات الجمهور المصري للمواقع الصحفية الالكترونية والإشباعات المتحققة منها: دراسة تطبيقية. **مجلة كلية الآداب**. (جامعة الزقازيق: كلية الآدب، يناير ٢٠٢٢)

يكشف الجدول السابق عن طبيعة اتجاه الصحيفة نحو الموضوعات القانونية المقدمة بالصحف الالكترونية، فقد جاء في المقدمة الاتجاه المحايد من بين اتجاهات الصحف نحو الموضوعات القانونية محل الدراسة وذلك بنسبة ٨٥.٢٠%، حيث جاء ذلك الاتجاه في موقع اليوم السابع بنسبة ٨٥.٦٩%، وفي موقع بوابة الاهرام بنسبة ٩٠.٩٠%، وفي موقع الدستور بنسبة ٨٦.٩٢%، وفي موقع المصري اليوم بنسبة ٧٥.١٢%. وفي الترتيب الثاني جاء الاتجاه المؤيد بنسبة ١١.٢٢%، حيث جاء ذلك الاتجاه في موقع اليوم السابع بنسبة ١١.٧٧%، وفي موقع بوابة الاهرام بنسبة ٨.٥٨%، وفي موقع الدستور بنسبة ٧.١٧%، وفي موقع المصري اليوم بنسبة ١٧.٩٦%، وفي الترتيب الثالث جاء الاتجاه المعارض بنسبة ٣.٥٨%، حيث جاء ذلك الاتجاه في موقع اليوم السابع بنسبة ٢.٢٧%، وفي موقع بوابة الاهرام بنسبة ٠.٥٣%، وفي موقع الدستور بنسبة ٥.٩٢%، وفي موقع المصري اليوم بنسبة ٦.٩٢%.

٤-أسلوب معالجة القضايا القانونية الواردة في الصحف الالكترونية المصرية:

جدول رقم (٤)

أسلوب معالجة الصحف عينة الدراسة للمعلومات القانونية المقدمة

الموضوع	موقع اليوم السابع		بوابة الأهرام		موقع الدستور		موقع المصري اليوم		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
خبري تقريري	٧٧١	83.26	٦٧٢	88.65	٥٧٦	89.72	٥٢٤	86.33	2543	86.70
تحليلي	١١٦	12.52	٧٧	10.16	٥٤	8.41	٧١	11.70	318	10.84
نقدي	٣٩	4.211	٩	1.19	١٢	1.87	١٢	1.98	72	2.45
المجموع	٩٢٦	١٠٠	٧٥٨	١٠٠	٦٤٢	١٠٠	٦٠٧	١٠٠	٢٩٣٣	١٠٠

أشارت نتائج الجدول السابق الى أن المعالجة الخبرية التقريرية قد حازت على المرتبة الأولي من بين أساليب المعالجة التي اتبعتها صحف الدراسة في تناولها للقضايا القانونية حيث جاء بنسبة ٨٦.٧٠ %، حيث أن الاتجاه الغالب على تناول القضايا القانونية هو الأخبار والتقارير الإخبارية، وبالتالي يُعد طبيعيا أن يكون هناك استعراض للمعلومات القانونية بشكل تفصيلي أو تقريري أي تقديم الأحداث ونقلها من الواقع للقارئ، وهو النمط الإخباري السائد في كافة المنابر الإعلامية الإخبارية، حيث أشارت دراسة (خامسة بن نصر، شريفة معدن، ٢٠٢٣)[١٤] أن موقع "الجزيرة نت" أورد مادته الإعلامية المتعلقة بموضوع الدراسة على شكل أخبار وتقارير وهي قوالب صحفية تعتمد بالدرجة الأولى على تقديم المعلومات والمعارف حول الأحداث.

[١٤] خامسة بن نصر. شريفة معدن. المعالجة الإعلامية للنزاع في الصحراء الغربية عبر المواقع الإلكترونية الإخبارية: دراسة تحليلية لموقع الجزيرة "نت". **مجلة المعيار**. الجزائر: جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - كلية أصول الدين. المجلد ٢٧. العدد ١. ٢٠٢٣.

وفي المرتبة الثانية جاءت المعالجة التحليلية بنسبة ١٠.٨٤% حيث تعتمد هذه المعالجة الصحفية على تقديم تفسير للأحداث القانونية باستعراض الرأي والرأي الأخر، ثم المعالجة النقدية بنسبة ٢.٤٥% من الإجمالي السابق حيث مع تحليل الأحداث القانونية يتم في بعض الأحيان تقديم رؤية نقدية لمواد قانونية أو أثر القانون على المواطن وغيره، وعلي صعيد النتائج التفصيلية والعلاقة بين أساليب المعالجة والصحف الالكترونية، فعلى صعيد الاتجاه الخبري التقريري، جاءت في موقع اليوم السابع بنسبة ٨٣.٢٦%، وفي موقع بوابة الأهرام بنسبة ٨٨.٦٥%، وفي موقع الدستور بنسبة ٨٩.٧٢%، وفي موقع المصري اليوم بنسبة ٨٦.٣٣%، وفيما يتعلق بالمعالجة التحليلية، فقد جاءت في موقع اليوم السابع بنسبة ١٢.٥٢%، وفي موقع بوابة الأهرام بنسبة ١٠.١٦%، وفي موقع الدستور بنسبة ٨.٤١%، وفي موقع المصري اليوم بنسبة ١١.٧٠%، وبالنسبة للمعالجة النقدية، فقد جاءت في موقع اليوم السابع بنسبة ٤.٢١١%، وفي موقع بوابة الأهرام بنسبة ١.١٩%، وفي موقع الدستور بنسبة ١.٨٧%، وفي موقع المصري اليوم بنسبة ١.٩٨%.

٥-استمالات معالجة القضايا القانونية الواردة في الصحف الالكترونية المصرية:

جدول رقم (٥)

الاستمالات المستخدمة في معالجة الموضوعات القانونية

الموضوع		موقع اليوم السابع		بوابة الأهرام		موقع الدستور		موقع المصري اليوم		المجموع	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
استشهاد بمعلومات وأحداث وآراء	استمالات عقلانية	٧١٦	77.32	٤٢٢	55.67	٤٢٣	65.89	٤٢٥	70.02	1986	67.71
تفنيد وجهات النظر المعارضة		٤٢	4.54	١٩	2.51	١٠٤	16.20	٢٩	4.78	194	6.61
بناء نتائج على مقدمات		١٣	1.40	٤٦	6.07	٨٦	13.40	٢٢	3.62	167	5.69
استشهاد بكلمات مؤثرة	استمالات عاطفية	١٦	1.73	٩	1.19	١٢	1.87	١٢	1.98	49	1.67
عرض الرأي في شكل حقيقة		١٢	1.30	٤٦	6.07	٩	1.40	١٢	1.98	79	2.69
استدعاء مصادر بعينها بغرض الحشد العاطفي		١٠٩	11.77	٢٠٨	27.44	٤١١	64.02	٤٢	6.92	770	26.25
استمالات الترغيب	استمالات الترغيب والترهيب	٧٢	7.78	٣٦	4.75	٦٧	10.44	١٠٨	17.79	283	9.65
استمالات الترهيب		٢٤٢	26.13	٥٩	7.78	٣٠	4.67	١١٠	18.12	441	15.04
الترغيب والترهيب معاً		٦١٢	66.09	٦٦٣	87.47	٥٤٥	84.89	٣٨٩	64.09	2209	75.32
المجموع		**926**	**١٠٠ %**	**٧٥٨**	**١٠٠ %**	**٦٤٢**	**١٠٠ %**	**٦٠٧**	**١٠٠ %**	**2933**	**%100**

تنوعت نتائج الجدول السابق في طبيعة الاستمالات المستخدمة في معالجة الموضوعات القانونية، وإن جاء في المقدمة التركيز على استمالات الترغيب والترهيب بنسبة ١٠٠% في كافة القضايا القانونية التي تم تناولها حيث أنه في بعض المواد الصحفية التي تتناول القضايا القانونية يكون هناك ترغيب للمواطن في تقبل القانون الجديد أو تعديلات القوانين وعقد مقارنات بينه وبين القانون القديم وهو ما قد يترتب عليه تنفير المواطن من القانون القديم، ثم جاء التركيز على الاستمالات العقلانية بنسبة ٨٠% من القضايا القانونية التي تم تناولها حيث يتم الاستشهاد بالمعلومات ووجهات النظر المؤيد والمعارضة المرتبطة بالقانون وكذلك تحليل المادة القانونية لأجل إقناع المواطن بنتائج الإيجابية للقانون الجديد، وفي الترتيب الثالث جاء تناول الاستمالات العاطفية بنسبة ٣٠.٦% من القضايا القانونية التي تم تناولها وتحليلها بالصحف الالكترونية محل الدراسة.

٦-أساليب الإقناع المستخدمة في تناول الموضوعات القانونية

جدول رقم (٦)

أساليب الإقناع المستخدمة في تناول الموضوعات القانونية

الموضوع		موقع اليوم السابع		بوابة الأهرام		موقع الدستور		موقع المصري اليوم		المجموع	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
أساليب عقلانية	ربط القضية بقضايا أخري وبآثارها	٢١١	22.79	٣١١	41.03	١١٢	17.45	١٩٣	31.80	827	28.20
	تضخيم الأخطاء والنتائج	١٦٧	18.03	١٢٢	16.09	٤٢	6.54	٨٥	14.00	416	14.18
	تقديم الأدلة والشواهد والبراهين القائمة على المعلومات والحقائق والأحداث بما تتضمنه من أرقام واحصائيات	٤١٢	44.49	٣٢٤	42.74	٣٨٨	60.44	٣٧٥	61.78	1499	51.11
	تقديم الأدلة والشواهد المنسوبة إلى مصادر خبيرة متخصصة	٥٩٦	64.36	٤١٥	54.75	٢٨٧	44.70	٢٣٣	38.39	1531	52.20
أساليب	التعميم	٤٦	4.97	٢٢٤	29.55	١٤٤	22.43	٢٤	3.95	438	14.93

عاطفية	الاستشهاد بحالات إنسانية وعاطفية	٤٨	5.18	٢٣	3.03	١٤	2.18	٢٤	3.95	109	3.72
	استخدام الأساليب اللغوية كالتشبيه والاستعارة والكناية	١٠٢	11.02	٣٦	4.75	١٦	2.49	١٢	1.98	166	5.66
أساليب التحيز	تحيز الرأي	٤١	4.43	٤٤	5.80	٩	1.40	١٦	2.64	110	3.75
	تحيز لفئة عن فئة أخري	١٣	1.40	٢١	2.77	١٤	2.18	١٠	1.65	58	1.98
	تحيز السياق	٦	0.65	٧	0.92	١٢	1.87	٩	1.48	34	1.16
المجموع		926	%١٠٠	٧٥٨	%١٠٠	٦٤٢	%١٠٠	٦٠٧	%١٠٠	2933	%100

تنوعت نتائج الجدول السابق في أساليب الإقناع المستخدمة في معالجة الموضوعات القانونية ما بين العقلانية والعاطفية والتحيز، ويلاحظ أن الأساليب العقلانية جاءت في المقدمة والمستخدمة في معالجة الموضوعات القانونية، حيث أشارت دراسة (أحمد عرابي حسين، غادة أحمد عطا الله، ٢٠٢٣)[١٥] إلى تصدر الأساليب المنطقية في مقدمة الأساليب الإقناعية التي اتبعتها مواقع الدراسة بنسبة (٨٥.٦%)، تلتها الأساليب العاطفية في المرتبة الثانية بنسبة (١٤.٠%)، تلتها بدون أساليب توعية وإقناع بنسبة (٠.٤%)، وجاءت النتائج التفصيلية التي تربط بين الأساليب والمواقع الالكترونية الصحفية على النحو التالي:

الأساليب العقلانية:

جاء في المقدمة تركيز الصحف الالكترونية على تقديم الأدلة والشواهد المنسوبة إلى مصادر خبيرة متخصصة بالقضايا القانونية محل الدراسة بنسبة ٥٢.٢% من إجمالي الأساليب الإقناعية، وجاء توظيف هذا الأسلوب في موقع اليوم السابع بالمقدمة بنسبة ٦٤.٣٦%، تلاه بوابة الأهرام بنسبة ٥٤.٧٥%، ثم موقع الدستور بنسبة ٤٤.٧%، ثم موقع المصري اليوم بنسبة ٣٨.٣٩%، ثم في الترتيب الثاني قيام الصحف الالكترونية محل الدراسة تقديم الأدلة والشواهد والبراهين القائمة على المعلومات والحقائق والأحداث بما تتضمنه من أرقام وإحصائيات بنسبة ٥١.١١% من إجمالي الأساليب الإقناعية، وجاء توظيف هذا الأسلوب في

[١٥] أحمد عرابي حسين. غادة أحمد عطا الله. القضايا الاجتماعية في مواقع الصحف الالكترونية الفلسطينية: دراسة تحليلية مقارنة. **المجلة الدولية للاتصال الاجتماعي**. الجزائر. جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم - كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية - مخبر الدراسات الإعلامية والاتصالية. المجلد ١٠. العدد ١. مارس ٢٠٢٣.

موقع اليوم السابع بالمقدمة بنسبة ٤٤.٤٩%، تلاه موقع المصري اليوم بنسبة ٦١.٧٨%، ثم موقع الدستور بنسبة ٦٠.٤٤%، ثم بوابة الأهرام بنسبة ٤٢.٧٤%، وجاء في الترتيب الثالث قيام الصحف الالكترونية محل الدراسة بربط القضية القانونية بالقضايا القانونية الآخري بنسبة ٢٨.٢% من إجمالي الأساليب الإقناعية، وجاء توظيف هذا الأسلوب في موقع اليوم السابع بالمقدمة بنسبة ٢٢.٧٩%، وموقع المصري اليوم بنسبة ٣١.٨%، وموقع الدستور بنسبة ١٧.٤٥%، وبوابة الأهرام بنسبة ٤١.٠٣%، وفي الترتيب الرابع قيام الصحف الالكترونية محل الدراسة بتضخيم الأخطاء والنتائج عند تناول القضايا القانونية بنسبة ١٤.١٨% من إجمالي الأساليب الإقناعية، وجاء توظيف هذا الأسلوب في موقع اليوم السابع بالمقدمة بنسبة ١٨.٠٣%، وموقع المصري اليوم بنسبة ٦١.٧٨%، وموقع الدستور بنسبة ٦٠.٤٤%، وبوابة الأهرام بنسبة ٤٢.٧٤%

٧- أبعاد المسئولية الاجتماعية للصحافة

جدول رقم (٧)

أبعاد المسئولية الاجتماعية للصحافة (وظائف وأدوار الصحف محل الدراسة)

الأبعاد	موقع اليوم السابع		بوابة الأهرام		موقع الدستور		موقع المصري اليوم		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
تنمية المهارات الفكرية والثقافية لدى الجمهور بشأن القضايا القانونية	٤٩٠	52.92	٤٦٥	61.35	٥٠٦	78.82	٤٩٩	82.21	1960	66.83
التفاعل مع الجمهور وإثارة اهتمامه وتحفيزه على التثقيف القانوني	٢١١	22.79	١١٤	15.04	١٢٣	19.16	٢٠	3.29	468	15.96
تقديم تحليل متعمق للقضايا القانونية المعقدة وتبسيطها للجمهور	١١٤	12.31	٨٥	11.21	٥٤	8.41	٨٨	14.50	341	11.63
تقديم الحلول للمشكلات	٩٤	10.15	٨٦	11.35	١٦	2.49	٤٢	6.92	238	8.11
كشف أوجه القصور عند الجمهور في تعاملهم مع الأحداث	٦٤	6.91	٩٦	12.66	٢٤	3.74	٩	1.48	193	6.58
المجموع	926	%١٠٠	٧٥٨	%١٠٠	٦٤٢	%١٠٠	٦٠٧	%١٠٠	2933	%100

يتضح من الجدول السابق والمتعلق بأبعاد المسئولية الاجتماعية للصحف الالكترونية محل الدراسة من حيث (الوظائف والأدوار)، فقد جاء في المقدمة العمل

على تنمية المهارات الفكرية والثقافية لدى الجمهور بشأن القضايا القانونية كأهم بعد بنسبة ٦٦.٨٣%، حيث جاء موقع اليوم السابع بنسبة ٥٢.٩٢%، وموقع بوابة الأهرام بنسبة ٦١.٣٥%، وموقع الدستور بنسبة ٧٨.٨٢%، وموقع المصري اليوم بنسبة٨٢.٢١ %، حيث تتفق هذه النتيجة مع ما جاء في جدول الخاص بأهداف التغطية القانونية حيث تقدم الأهداف الخاصة بالتثقيف القانوني للمواطن وتوعيته بهدف الحفاظ على استقرار المجتمع وأن يكون لديه سلوك حياتي يمكنه من الالتزام بالقوانين وعدم اختراقها، لذا جاء في الترتيب الثاني بعد التفاعل مع الجمهور وإثارة اهتمامه وتحفيزه على التثقيف القانوني بنسبة ١٥.٩٦% من إجمالي الأبعاد، حيث جاء موقع اليوم السابع بنسبة ٢٢.٧٩%، وموقع بوابة الأهرام بنسبة ١٥.٠٤%، وفي موقع الدستور بنسبة ١٩.١٦%، وفي موقع المصري اليوم بنسبة ٣.٢٩%.

وفي الترتيب الثالث جاء بعد تقديم تحليل متعمق عند تناول القضايا القانونية المعقدة وتبسيطها للجمهور بنسبة ١١.٦٣%، حيث أنه لكي يتمكن المواطن من بناء ثقافة قانونية سليمة وتبني سلوك حياتي يمكنه من الحفاظ على التماسك المجتمعي وخلق وتشكيل مجتمع يراعي ويحترم القانون، لابد من وجود تغطيات قانونية تعمل على تفسير وتبسيط المعلومات القانونية للمواطن، وذلك في موقع اليوم السابع بنسبة ١٢.٣١%، وفي موقع بوابة الأهرام بنسبة ١١.٢١%، وفي موقع الدستور بنسبة ٨.٤١%، وفي موقع المصري اليوم بنسبة ١٤.٥٠%، وفي الترتيب الرابع جاء بعد تقديم الحلول للمشكلات بنسبة ٨.١١٥%، وجاء ذلك بموقع اليوم السابع بنسبة ١٠.١٥%، وفي موقع بوابة الأهرام بنسبة ١١.٣٥%، وفي موقع الدستور بنسبة ٢.٤٩%، وفي موقع المصري اليوم بنسبة ٦.٩٢%، وأخيراً جاء بعد كشف أوجه القصور عند الجمهور في تعاملهم مع الأحداث بنسبة ٦.٥٨% من إجمالي الأبعاد الاجتماعية، وجاء هذا البعد في موقع اليوم السابع بنسبة ٦.٩١%، وفي موقع بوابة الأهرام بنسبة ١٢.٦٦%، وفي موقع الدستور بنسبة ٣.٧٤%، وفي موقع المصري اليوم بنسبة ١.٤٨%، وهو الأمر الذي يعد مرتبطا بتحقق البعد التفسيري والنقدي للمواد القانونية، والعمل على تنمية المهارات الفكرية والمعرفية ومساعدة المواطن على تبني سلوك قانوني قويم وسليم يمكن من احترام القانون وتنفيذه، ويستخلص مما سبق الأدوار الرئيسي للتغطيات الإخبارية المستخلصة من استعراض أبعاد المسئولية الاجتماعية المرتبطة بوظائف وأدوار الصحف الالكترونية على النحو **التالي**:

- **٨-أبعاد المسئولية الاجتماعية للصحف الالكترونية من حيث معايير الأداء الإعلامي:**

جدول رقم (٨)
أبعاد المسئولية الاجتماعية (معايير الأداء الإعلامي)

الموضوع	موقع اليوم السابع		بوابة الأهرام		موقع الدستور		موقع المصري اليوم		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
الالتزام بأخلاقيات الحوار مع الجمهور	٩٢٦	100.00	٧٥٨	100.00	٦٤٢	100.00	٦٠٧	100.00	2933	100.00
العناية بحق الجمهور في المعرفة القانونية	٩٢٦	100.00	٧١٩	94.85	٤٢١	65.58	٥٤١	89.13	2607	88.89
الالتزام بالصالح العام أثناء تناول المعلومات القانونية وعدم	٧٤٧	80.67	٧٥٢	99.21	٥٦٧	88.32	٥٣٣	87.81	2599	88.61
الدفاع عن حق المجتمع في معرفة أي قوانين جديدة	٤١٢	44.49	٦٨٨	90.77	٢٤٤	38.01	١١١	18.29	1455	49.61
تغطية حقيقية وشاملة لما يحدث في المجتمع	٢٤١	26.03	١٩٩	26.25	٤١٥	64.64	٤٢١	69.36	1276	43.50
احترام كافة القوانين وأي حكم صادر من جهة قانونية	٣١٥	34.02	٢٤١	31.79	١٩٢	29.91	٢٦٥	43.66	1013	34.54
احترام كافة فئات المجتمع وطوائفه	٢١٥	23.22	١١٥	15.17	١٤٢	22.12	١٠٠	16.47	572	19.50
مراعاة العادات والتقاليد الخاصة بالمجتمع أثناء تناول المعلومات القانونية	٤٢	4.54	٦٢	8.18	٦٩	10.75	٧٦	12.52	249	8.49
المجموع	926	%١٠٠	٧٥٨	%١٠٠	٦٤٢	%١٠٠	٦٠٧	%١٠٠	2933	%100

يتضح من الجدول السابق والمتعلق بأبعاد المسئولية الاجتماعية للصحف الالكترونية محل الدراسة من حيث (معايير الأداء الإعلامي)، فقد جاء في المقدمة الالتزام بأخلاقيات الحوار مع الجمهور عند تناول القضايا القانونية كأهم بعد بنسبة ١٠٠%، حيث جاءت كافة المواقع تركز على هذا البعد بنسبة ١٠٠% لكل من المواقع (اليوم السابع، بوابة الأهرام، وموقع الدستور، موقع المصري اليوم)، وفي الترتيب الثاني جاء بعد العناية بحق الجمهور في المعرفة القانونية عبر التغطية الشاملة للموضوع بنسبة ٨٨.٨٩% من إجمالي الأبعاد، حيث جاء موقع اليوم السابع بنسبة ١٠٠%، وموقع بوابة

الأهرام بنسبة ٩٤.٨٥%، وفي موقع الدستور بنسبة ٦٥.٥٨%، وفي موقع المصري اليوم بنسبة ٨٩.١٣%.

وفي الترتيب الثالث جاء بعد الالتزام بالصالح العام أثناء تناول المعلومات القانونية وعدم السعي نحو الإثارة والربح المادي بنسبة ٨٨.٦١%، وذلك في موقع اليوم السابع بنسبة ٨٠.٦٧%، وفي موقع بوابة الأهرام بنسبة ٩٩.٢١%، وفي موقع الدستور بنسبة ٨٨.٣٢%، وفي موقع المصري اليوم بنسبة ٨٧.٨١%، وفي الترتيب الرابع جاء بعد الدفاع عن حق المجتمع في معرفة أي قوانين جديدة بنسبة ٤٩.٦١%، وجاء ذلك بموقع اليوم السابع بنسبة ٤٤.٤٩%، وفي موقع بوابة الأهرام بنسبة ٩٠.٧٧%، وفي موقع الدستور بنسبة ٣٨.٠١%، وفي موقع المصري اليوم بنسبة ١٨.٢٩%، وفي الترتيب الخامس جاء بعد تغطِّية حقيْقيَّة وشاملة لماٌيحدث في المجتمع بنسبة ٤٣.٥% من إجمالي الأبعاد الاجتماعية، وجاء هذا البعد في موقع اليوم السابع بنسبة ٢٦.٠٣%، وفي موقع بوابة الأهرام بنسبة ٢٦.٢٥%، وفي موقع الدستور بنسبة ٦٤.٦٤%، وفي موقع المصري اليوم بنسبة ٦٩.٣٦%.

وفي الترتيب السادس جاء بعد احترام كافة القوانين وأي حكم صادر من جهة قانونية بنسبة ٣٤.٥٤%، وجاء ذلك بموقع اليوم السابع بنسبة ٣٤.٠٢%، وفي موقع بوابة الأهرام بنسبة ٣١.٧٩%، وفي موقع الدستور بنسبة ٢٩.٩١%، وفي موقع المصري اليوم بنسبة ٤٣.٦٦%، وفي الترتيب السابع جاء بعد احترام كافة فئات المجتمع وطوائفه بنسبة ١٩.٥% من إجمالي الأبعاد الاجتماعية، وجاء هذا البعد في موقع اليوم السابع بنسبة ٢٣.٢٢%، وفي موقع بوابة الأهرام بنسبة ١٥.١٧%، وفي موقع الدستور بنسبة ٢٢.١٢%، وفي موقع المصري اليوم بنسبة ١٦.٤٧%، وفي الترتيب الثامن جاء بعد مراعاة العادات والتقاليد الخاصة بالمجتمع أثناء تناول المعلومات القانونية بنسبة ٨.٤٩% من إجمالي الأبعاد الاجتماعية، وجاء هذا البعد في موقع اليوم السابع بنسبة ٤.٥٤%، وفي موقع بوابة الأهرام بنسبة ٨.١٨%، وفي موقع الدستور بنسبة ١٠.٧٥%، وفي موقع المصري اليوم بنسبة ١٢.٥٢%، ويستخلص مما سبق الأدوار الرئيسي للتغطيات الإخبارية المستخلصة

توصيات الدراسة:

- ضرورة التوسع في استخدام عناصر الوسائط المتعددة والأساليب التحريرية الحديثة في تناول الموضوعات القانونية وإتاحة مزيد من العناصر التفاعلية كاستطلاعات الرأي وإتاحة مشاركة المحتوي المنشور لتحقيق أكبر قدر من تفاعلية الجمهور مع القضايا المنشورة
- تفعيل المؤسسات الصحفية بمختلف اهتماماتها الصحفية دور عملية النشر الالكتروني عبر المواقع الالكترونية إلى جانب الشبكات الاجتماعية استثمارًا لخصائص سرعة نشر المعلومات والتفاعلية وتبسيط المعلومات المرتبطة بالقضايا القانونية خاصة مشروعات القوانين التي يستهدف البرلمان أو الدولة إقرارها.

أن تسعى المؤسسات الإعلامية مع التشريعية لإعداد قاعدة تشريعية مبسطة للمواطن، تستهدف شرح القوانين التي تقرها الدولة وتصنيفها لكيفية استفادة الأفراد أو المؤسسات

من هذه القوانين، وتوضيح عائدها على الفرد والمجتمع، وإذا كانت هذه القوانين تتعلق بتقنين خدمات معينة للمواطن، يتم تفسيرها وتوضيحها للجمهور وتسهيل الوعي بها وكيفية تطبيقها لتقليل المجهود المبذول في مسألة التثقيف القانوني

مراجع الدراسة:

- أحمد عرابي حسين. غادة أحمد عطا الله. القضايا الاجتماعية في مواقع الصحف الالكترونية الفلسطينية: دراسة تحليلية مقارنة. **المجلة الدولية للاتصال الاجتماعي**. الجزائر. جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم - كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية - مخبر الدراسات الإعلامية والاتصالية. المجلد ١٠. العدد ١. مارس ٢٠٢٣.
- أسامة عطيَّة محمد. المسئوليَّة الجنائيَّة عن جريمة التضليل الإعلامي. **مجلة العلوم القانونيَّة والاقتصاديَّة**. جامعة عين شمس، كليَّة الحقوق، المجلد ٦٣. العدد ١. يناير ٢٠٢١
- إيمان عبد الرحيم السيد. رؤية الجمهور العربي للتحديات الأخلاقيَّة والقانونيَّة المترتبة على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وآليات مواجهتها: دراسة ميدانيَّة مقارنة. **المجلة المصريَّة لبحوث الرأي العام**. جامعة القاهرة: كليَّة الإعلام. مركز بحوث الرأي العام. المجلد ٢١. العدد ٤. ديسمبر ٢٠٢٢.
- خامسة بن نصر. شريفة معدن. المعالجة الإعلامية للنزاع في الصحراء الغربية عبر المواقع الإلكترونية الإخبارية: دراسة تحليلية لموقع الجزيرة "نت". **مجلة المعيار**. الجزائر: جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - كلية أصول الدين. المجلد ٢٧. العدد ١. ٢٠٢٣
- طارق زياد محمد الناصر. الصحافة الالكترونية وعلاقتها بتشكيل اتجاهات الجمهور الأردني نحو القضايا الاقتصادية: دراسة تحليلية ميدانية. **رسالة دكتوراه غير منشورة**. (جامعة القاهرة: كلية الإعلام. قسم الصحافة. ٢٠٢١)
- ماجدة صادق إبراهيم محمد. استخدامات الجمهور المصري للمواقع الصحفية الالكترونية والإشباعات المتحققة منها: دراسة تطبيقية. **مجلة كلية الآداب**. (جامعة الزقازيق: كلية الآدب، يناير ٢٠٢٢)
- Phillips, J. K. (2022). ***Tort law, crown liability, and the rule of law*** (Order No. 29072164). Available from ProQuest Dissertations & Theses Global. (2665128115). Retrieved from https://www.proquest.com/dissertations-theses/tort-law-crown-liability-rule/docview/2665128115/se-2